

جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمي

الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥). ٣٧٦ ص.

غازي عبد الوهاب درويش

عالم عراقي.

جزء مهم من تأريخ العراق المعاصر^(١). يستهل المؤلفان كتابهما بمقدمة يؤكدان فيها تناولهما للوقائع والأحداث التي عايشاها وشاركا فيها عن كثب، بموضوعية تامة معززة بالحجج المستندة إلى المصادر الأولية وإلى مشاركتهم الذاتية المشهودة والمؤيدة في ما بعد بالتحقيقات الميدانية للمفتشين الأمريكيان، في هذا الزمان الذي كثر فيه الادعاء والمزورون الذين كشفهم الكتاب وتأكد كذبهم من قبل من طبل وزمر لهم واستخدم كذبهم لنسج الاتهامات التي مهدت لغزوهم العراق بحجة تخليص المنطقة والعالم من ويلات أسلحة الدمار الشامل التي ادعوا امتلاك العراق إياها. والمؤلفان في الوقت الذي يؤكدان فيه الجرم الأمريكي - البريطاني في غزو العراق، يكشفان الدور الإجرامي الذي لعبته الأونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبخاصة رؤساؤهما

من اللافت للانتباه عنوان الكتاب، فالاعتراف (Confession) هو لمن يقر بذنب اقترفه، وكان الأصح أن يقال الشهادة أو المدونة (Testimony) وهي لتسجيل الحدث كما شاهده وعايشه المؤلفان كمسؤولين أساسيين في الطاقة الذرية في العراق. فالكتاب مدونة مهمة تؤرخ لما عرف بـ «البرنامج النووي العراقي» ولمسيرة العراق لتولي ناصية العلوم والتكنولوجيا النووية والتي يكون البرنامج جانباً مهماً منها. وقد جاءت صياغة الكتاب بأسلوب المتحدث والأقرب إلى المذكرات أو (المحادثة التاريخية)، مما أضفى عليه متعة خاصة تشد القارئ إلى جانب فداحة وجدية الأحداث التي يتصدى لها. وقد أفلح المؤلفان وهما اللاعبان الرئيسيان في البرنامج الوطني بتطعيم مدونتهما بالوثائق والمصادر الداعمة التي تجعل من الكتاب سجلاً معتمداً في كتابة

(١) ليس من السهل الحديث عن كتاب لمؤلفين جمعتني وإياهما أواصر الصداقة لعقود عديدة بجانب رفقة العمل لسنوات كان المؤمل منها أن تطول لولا عثرات الدهر التي فرضت علي الابتعاد عن إدارة مركز البحوث النووية بعد أربع سنوات منذ تأسيسه في عام ١٩٦٥.

تموز ومختبرات إنتاج النظائر المشعة والورش التصنيعية في التويته، جنوب بغداد. وبنظرة إلى الوراء نستخلص أن هذه (البدايات الحميدة) قد أرست القاعدة العريضة لدخول العراق ساحة العلوم والتكنولوجيا النووية تحت مظلة الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

يستمر المؤلفان في الفصل الثالث،

بسرده الوقائع التي صاحبت اتخاذ الرئيس صدام حسين لقرار التسليح النووي وبداية ما أصبح يعرف بـ «البرنامج الوطني العراقي» بعد أن تم التوقف عن البرنامج السلمي منذ العدوان الإسرائيلي. ومن المهم أن نذكر هنا أن صدام حسين قد أمر «أن يتم تنفيذ المشروع بالجهد الوطني الخالص» وأن لا يستعان بأية جهة أجنبية. وينتقل بنا المؤلفان إلى مناظرة علمية - تكنولوجية للمفاضلة بين خيارين لإنتاج المادة الانشطارية للسلاح النووي. **الخيار الأول** القيام بإنتاج المادة الانشطارية (البلوتونيوم ٢٣٩) ويتطلب بناء مفاعل نووي بقدرة ٢٠ ميغاوات في الأقل ويستخدم اليورانيوم الطبيعي وقوداً والماء الثقيل مهدداً، أو يستخدم اليورانيوم المخصب والماء العادي مهدداً. وفي الحالتين يتطلب بناء منظومة استخلاص البلوتونيوم من الوقود المستنفد. و**الخيار الثاني** يستند إلى إنتاج اليورانيوم المخصب من اليورانيوم الطبيعي، وذلك بعمليات فصل تزيد من نسبة النظير ٢٣٥ بحيث تصل إلى ٩٣ بالمائة في الأقل واستخدامها مادة انشطارية. وتم تفضيل الخيار الثاني، لأن الأول يتطلب بناء واسعاً للمفاعل ومرفقاته على مساحة كبيرة مما يسهل الكشف عنه من أجهزة الرصد المعادية، ويكون بالتالي هدفاً مكشوفاً للعدوان. أما الخيار الثاني فيتطلب بناء

وكبار المسؤولين فيهما بصفتهم المخولين من مجلس الأمن للتحري عن أسلحة الدمار الشامل في العراق. ويأتي صدور هذا الكتاب في الوقت الذي ثبت فيه بما لا يقبل الشك خلو العراق من كل أنواع هذه الأسلحة واعتراف الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء البريطاني بذلك، الأمر الذي يبرهن على صدقية ما سجله المؤلفان في كتابهما.

في الفصل الأول (البدايات)،

يستعرض المؤلفان بأسلوب السيرة الذاتية بداية عملهما في منتصف الستينيات في مركز بحوث لجنة الطاقة الذرية بعد إكمالهما الدراسة العليا في بريطانيا واختصاصهما في العلوم النووية، وكان المفاعل النووي العراقي وقتها تحت الإنشاء في التويته جنوب بغداد.

ولا بد لي أن أذكر أنه في أوائل عام ١٩٥٦ ومع بداية العمل في مركز بحوث لجنة الطاقة الذرية في مبناه المؤقت في الشالجية غرب بغداد، لم يكن هناك غير المختبرات التي صممت لبحوث التمور التي بنيت أصلاً لهذا الغرض من قبل جمعية التمور العراقية. وكان خالياً من أية تجهيزات ضرورية لإجراء أية بحوث في العلوم النووية والإشعاعية. وكان من الطبيعي أن تكون من أوليات العمل تهيئة وتجهيز المختبرات بالحد الأدنى من متطلبات العمل ولو بمستوى إشعاعي واطىء، والتحضير لاستقبال الباحثين الذين كان أكثرهم على وشك إنهاء دراسته للتخصص في الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا والجيولوجيا، إلى جانب اختصاصات هندسة المفاعلات وإنتاج النظائر المشعة، حيث أوفدتهم لجنة الطاقة الذرية ضمن اتفاقية التعاون العراقية - السوفياتية والتي بموجبها تم أيضاً إنشاء وتجهيز مفاعل ١٤

عمل تفصيلية وأعدت الجداول التنفيذية ونظام توزيع الأعمال والمتابعة.

في خاتمة الفصل يجري الحديث عن التحول للحصول على التجهيزات اللازمة من الاعتماد الكامل على الذات، وهو ما جرت عليه الأمور في الغالب حين ذلك التاريخ، إلى التوجه نحو الأسواق الخارجية، وذلك باتباع الأساليب المقتنعة والتمويه وهو ما اعتادت عليه مؤسسات التصنيع العسكري. ومن ذلك التجهيز من خلال وزارات ودوائر الحكومة سواء بواسطة تشكيلاتها القائمة، أو استحداث وحدات خاصة لهذا الغرض. ومن المهم ذكر الدور الذي لعبته الشركات في القطاع الخاص التي أنشأتها الوزارة بأغطية تمويلية أو شراء الدولة من خلال وكلائها لشركات أجنبية بالكامل أو لحصص كبيرة فيها. ويقر جعفر بأن هذا الأسلوب قاد إلى بذل جهود كبيرة ضمن «مسلسل الغش والتمويه» والذي لم يكن موفقاً دائماً. الأمر الذي اضطر العاملين في مثل هذه الحالات إلى العودة إلى أسلوب «الهندسة العكسية» وهو الأنجع في عملية نقل التكنولوجيا وتوطينها، والذي تم اتباعه بشكل واسع بعد غزو الكويت وما تبعه من إجراءات الحصار.

يستهل نعمان بالحديث عن عمليات التخصيص الثلاث التي سبق ذكرها، والتي جرت مباشرة بإجراء البحوث فيها، ومن بعد البدء بالخطوات اللازمة لإقامة التكنولوجيا، وصولاً إلى اعتماد الطريقة الفضلى للإنتاج الصناعي. ووضعت الخطط اللازمة لذلك بتلاحقها المنطقي الذي يضمن سلامة الوصول إلى الهدف. وبالفعل تم التوصل إلى نقطة متقدمة في تصنيع معدات

مختبرات وورش ومخازن يمكن إخفاؤها والتمويه عنها وتوزيعها بين مواقع متعددة ومتباعدة. وبقي هناك اختيار الطريقة الفضلى لإنتاج اليورانيوم المخصب. وهنا نتعرف على أهم مرحلة في البرنامج التي يفصلها الكتاب حول مسيرة توطين تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم، وهي تصلح لتكون بحق درساً يحتذى به لكل من يريد توطين التكنولوجيا بالجهد الذاتي وبالاعتماد على النفس. فقد تم اختيار ثلاث طرائق للتخصيب. الأولى، التخصيب الكهرومغناطيسي ويعتمد على فصل النظائر بعد تأينها وحسب أوزانها (كتلها) بإمرارها في مجال مغناطيسي، وتتطلب هذه الطريقة تصنيع مغناطيس كهربائية ضخمة تسمح بإنتاج كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب، هذا إلى جانب المعدات الكثيرة اللازمة لعملية الفصل والسيطرة. والطريقة الثانية، هي التخصيب بالتنافذ الغازي. وتتطلب تصنيع حاجز مسامي وتعتمد على اختلاف سرعة نفاذ النظائر حسب أوزانها وتحتاج الطريقة لضغوطات ونافخات بمواصفات خاصة. والطريقة الثالثة، هي التخصيب بالطارد الغازي وهي الأكثر تعقيداً ومن متطلباتها تصنيع طارد مركزي عالي المواصفات. إن العمل بأكثر من طريقة قائم على مبدأ تعدد الخيارات والعمل المتوازي على أكثر من خيار، فإن تعثر أحدهم فهناك الآخر للمضي قدماً. وتم اعتماد إستراتيجية العمل مروراً بأطوار ثلاثة: الأول البحث والتطوير بالمقياس المختبري، والثاني تصميم وتصنيع المنظومة الريادية وتشغيلها وصولاً للحصول على المعطيات للمنظومة الإنتاجية، والطور الثالث تصميم وتصنيع ونصب وتشغيل منظومات الإنتاج. وتم وضع خطة

للفصل وتم تبني تكنولوجيا التخصيب بالطرق الكيميائية بالاستخلاص السائلي التي تحتاج إلى أعمدة فصل محشوة براتنغات مصنعة خصيصاً. ولم يتجاوز العمل بهذه الطريقة مرحلة التجارب المختبرية.

هذه خلاصة ما توصل إليه العمل بمشروع التخصيب، أما أبحاث التسليح النووي فقد تجاوزت مراحل الأبحاث والحسابات النظرية، وتمت المباشرة بالتجارب الخاصة بالمواد وتصميم وتصنيع المعدات، وصدر عن مجموعة العمل تصميم ابتدائي للقنبلة الذرية. وكانت الأبنية الخاصة للتعامل مع فلز اليورانيوم والمرافق الأخرى قد اكتمل معظمها، ولكنها تعرضت للقصف في آخر أيام الحرب في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩١. وهكذا نصل إلى بداية النهاية لقصة التسليح النووي العراقي الذي لفظ أنفاسه الأخيرة في ربيع ١٩٩١ ولكن أبت الأمم المتحدة تحت الضغط الأمريكي إصدار شهادة الوفاة إلا بعد مرور أكثر من أربع عشرة سنة وبعد غزو الولايات المتحدة وحليفتها الرئيسية بريطانيا واحتلالها البلاد وتدميرها.

يختتم جعفر هذا الفصل بالتحدث، ولكن مع الأسف، بالكثير من الاقتضاب عن تكاليف البرنامج الوطني والتي ثبتها بحوالى ٧٥٠ مليون دولار أمريكي على مدى سني المشروع التي قاربت العشرين^(٢). وهذا مبلغ ضئيل حقاً إذا ما أخذنا بالحسبان، بالرغم

الفصل الكهرومغناطيسي، واعتمدت خطة توزيع العمل على مواقع متعددة في البلاد، وهي وإن لم تكن مفضلة من الناحية اللوجيستية والكلفتية، إلا أنها الأضمن من الناحية الأمنية لتجنب استهدافها من قبل العدو.

وفي نهاية عام ١٩٩٠ تم التوصل إلى تصميم وتصنيع ونصب الأقطاب المغناطيسية استعداداً للمرحلة الإنتاجية وتم أيضاً تشييد القاعات الإنتاجية. وبشكل مواز استكملت الأعمال اللازمة لتنقية اليورانيوم وإنتاج رباعي كلوريد اليورانيوم، المادة المستخدمة في عملية الفصل. وكذلك جرى تصميم وتصنيع كامل الأجهزة والمعدات الخاصة بعمل الفاصلات الإنتاجية وأجهزة السيطرة. وتم الشروع بعمليات نصب استعداداً للإنتاج الصناعي بمعدل ١٣ كيلوغراماً سنوياً للخط الإنتاجي.

أما التخصيب بطريقة النفاذ الغازي فقد توصل العمل فيها إلى بناء منظومة تجريبية لإنتاج الحاجز المسامي والذي هو المحور الأساس في عملية التخصيب. وواجهت طريقة التخصيب بطريقة الطرد المركزي صعوبات عديدة جرت المباشرة بالتغلب عليها بالاستعانة بالخبرات الأجنبية وأوشك تذليل بعض هذه العقبات، إلا أن غزو الكويت وإجراءات الحصار، أعاققت وصول بعض المواد الأساسية المستوردة. وجرى استعراض طرق أخرى

(٢) إن التقدير الأمريكي الذي يذكره جعفر لما تم صرفه والبالغ ما بين ٤ إلى ١٠ مليارات دولار أمريكي يمكن التوصل إلى حده الأدنى بواسطة تحويل إجمالي المصروفات والبالغة للمدة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٠ ما مقداره بالدينار العراقي ١٤٦٢ مليوناً بالصرف الرسمي الذي كان يعتمد البنك المركزي العراقي وهو حوالى ٣ دولارات للدينار الواحد. ونحصل على ما يقارب ٤٤٠٠ مليون دولار.

الوقود النووي عالي التخصيب وكذلك الوقود الأدنى تخصيباً بما فيه المشع وغير المشع، واستخلاص اليورانيوم عالي التخصيب منها لاستخدامه بصنع قنبلة نووية ريثما يصل برنامج التخصيب إلى إنتاج الكميات المطلوبة لإنتاج المزيد من هذه القنابل». وبالرغم من إبلاغه بأن ذلك يعني خرق معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي وقّع عليها العراق عام ١٩٧٢ وأن الوقود النووي تحت المراقبة الدورية لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أصر حسين كامل على المضي بتنفيذ ما أطلق عليه «البرنامج المعجل».

وعلى الرغم من الظروف الصعبة لما بعد غزو الكويت تواصل العمل بنصب الفاصلات الكهرومغناطيسية الإنتاجية بجانب المباشرة بتنفيذ البرنامج المعجل والاستمرار بإعمال برنامج التسليح. كانت مجاميع العمل قد توصلت إلى مراحل متقدمة، إلا أن تسابق الأحداث وبدء الهجوم ليلة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ أوقفت كافة الأعمال. وبعد أيام قلائل قامت القوات الأمريكية بضرب «موقع التويثة»، وهو الموقع المعلن والمعروف للجميع بكونه موقعاً نووياً. فدمرت مفاعل ١٤ تموز للأبحاث والذي كان يعمل بكامل قدرته عشية عدوان عاصفة الصحراء، ثم دمرت مبنى مفاعل تموز ٢ وهو المفاعل القليل القدرة الذي لم تصبه إسرائيل في عدوانها قبل عقد من السنين». إن العدوان على المنشآت النووية يكافئ عدواناً بالسلاح النووي كما نص على ذلك قرار الجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر بعد العدوان الإسرائيلي على مفاعل تموز العراقي في عام ١٩٨١. وكاد الهجوم الأمريكي يؤدي إلى

من التدمير الذي أصاب مباني المشروع وأجهزته ومعداته، الثروة البشرية الكبيرة التي اكتسبت الخبرة والمعرفة التي مكنتها من الهيمنة على ناصية العلوم النووية وفي إقامة التكنولوجيا وتوطينها. هذه الثروة البشرية التي ما زال الأمريكيان والبريطانيون يحسبون لها ألف حساب ويعكفون على بعثرتها وحتى تدميرها. وقد أنشأوا وزارة العلوم والتكنولوجيا بعد الاحتلال، وكان أحد أهم أهدافها وضع الخطط اللازمة لإعادة تأهيل هذه الكوادر وحتى تشجيعها نحو الأعمال الحرة وترك البلاد. كان من الأجدر لو امتلك العراق استقلالية قراره السياسي، أن يحافظ على هذه الكوادر ويستغلها بخبراتها ومعرفتها لإعادة العمل بمجالات الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية والتي بدأ بها العراق في عقد الستينيات وحتى أواسط السبعينيات وسار بها شوطاً طويلاً. ولساهمت هذه الكوادر مساهمة فعالة في إعادة إعمار العراق وتخليصه من تركات الحروب المدمرة وتنظيف بيئته.

في الفصل الخامس، ينقلنا المؤلفان إلى

ما بعد غزو الكويت وما تبعه من حرب الخليج الأولى وتبعات كل ذلك على البرنامج النووي. فبالإضافة إلى سرد الأحداث كما صاحبها المؤلفان، فإن أهم ما يعنينا هنا أمران مترابطان. الأول هو الارتجال والتخبط اللذان اتسمت بهما القرارات المستعجلة لحسين كامل المجيد المسؤول الأول عن البرنامج والتي أراد من خلالها أن يبرز أمام عمه صدام بأنه رجل الساعة. والأمر الثاني وبعد أسبوعين من دخول القوات العراقية إلى الكويت، أصدر حسين كامل أمره «للبدء الفوري بمعاملة قضبان

على العراق أن يلتزم دون قيد أو شرط بعدم تطوير أو بناء أو استخدام أسلحة نووية، وعدم إنتاج مواد تصلح لتصنيع قنابل نووية وعدم إجراء أية بحوث أو تطوير أو بناء منظومات أو ورش يمكن استخدامها لهذا الغرض». واشترط أن يضع العراق جميع ما له علاقة بالأمور المذكورة أعلاه تحت تصرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية للقيام بتدمير أو نقل أو إبطال مفعول جميع هذه المواد والمعدات والمنظومات. وعند اكتمال تدمير كل ما لدى العراق من أسلحة الدمار الشامل وما له علاقة بها والتي على العراق أن يعلن عنها بالكامل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ القرار وبقناعة مجلس الأمن من تحقق ذلك، يتم إلغاء إجراءات الحصار الواردة في القرار رقم ٦٦١ لسنة ١٩٩٠. وبذلك يكون العراق قد وُضع تحت وصاية مجلس الأمن إلى أن يقتنع بخلوه من الأسلحة الممنوعة، وهو ما لم يحصل حتى غزو القوات العسكرية الأمريكية - البريطانية واحتلالها العراق في ربيع ٢٠٠٣. ويتناول الكتاب في فصوله المتبقية الحديث عن تلك الفترة العصيبة من الحصار وعمليات التفتيش التي قامت بها فرق الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة للتفتيش المعروفة بالأونسكوم.

وعن بداية عمليات التفتيش والتهيوؤها، يثبت المؤلفان في **الفصل السادس** أهم الأحداث ذات الدلالات التاريخية. وأولها المذكرة التي أرسلها إلى حسين كامل بصفتها المسؤولين الرئيسيين عن البرنامج النووي والتي أوصيا فيها بموجب القرار رقم ٦٨٧ إعلان أنشطة البرنامج كافة مع المواقع والمنظومات والمواد والأنشطة. وبالرغم من ذلك جاء رد حسين كامل

كارثة نووية كبرى إذ كانت الأبنية تحتوي على مجموعة كبيرة من أعمدة الوقود النووي الحاقية لليورانيوم عالي ومتوسط التخصيب. «إذ لو تسرب هذا الوقود إلى المياه الجوفية لأحدث كارثة بيئية وإنسانية لا يقوى العالم كله على تخليص العراق من آثارها التي ستدوم إلى آلاف السنين، بينما لو تسامى وانتقل إلى الهواء لعمت خطورته العراق والدول المجاورة». وذلك أشبه بكارثة تشيرنوبيل في أوكرانيا والتي وصلت آثارها إلى أصقاع تبعد آلاف الكيلومترات من موقع الحادث.

وما إن انتهت العمليات العسكرية حتى انشغل المهندسون منتسبو الطاقة الذرية ببرامج إعادة إعمار ما هدمته الحرب، أما الآخرون من فيزيائيين وكيميائيين وغيرهم، فقد باشروا بالعمل ببرامج مختلفة في مجال تنقية المياه والبيئة والبتروكيميائيات والطاقت الجديدة والمتجددة. وتسلم جعفر مهمة الإشراف على إعمار قطاع الكهرباء الذي تم بجهود عراقية، وفي مدة زمنية قياسية عاد تجهيز القدرة إلى ما يقرب مستوياتها السابقة (قارن ذلك بوضع قطاع الكهرباء بعد العدوان الأمريكي واحتلال العراق). وفي بداية عام ١٩٩٢ تم نقل كافة منتسبي المشروع النووي ومعداته وتجهيزاته إلى هيئة التصنيع العسكري، وبذلك انتهى الوجود الرسمي للمشروع وأغلقت صفحة وبدأت أخرى انشغل فيها العراق على مدى اثنتي عشرة سنة من السنوات العجاف، تحت ظل الحصار الجائر.

جاء القرار رقم ٦٨٧ الذي اتخذته مجلس الأمن في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ في الفقرة ١٢ من الجزء ٢ ما نصه « يتوجب

دولها وليس إلى الأمم المتحدة، وهو ما تنص عليه اللوائح الدولية. الأمر الذي حول عمل هذه اللجان إلى وحدات تجسس على أمن العراق ومحاولتها اختلاق حالات تأزم للتأثير في موقف مجلس الأمن، بل حتى لتبرير القيام بحملات هجومية كما حصل في نهاية عام ١٩٩٨ عندما أمر رئيس الأونسكوم سحب مفتشيه بحجة عدم تعاون العراق دون الرجوع إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن، الأمر الذي ترك آثاره إلى حين عودة المفتشين في عام ٢٠٠٢ وبعد قرارات عدة لمجلس الأمن وتحت تشكيلة جديدة (الأنموفيك) وبرئاسة هانز بليكس، الرئيس السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويفصل الكتاب الدور السلبي للوكالة الدولية والأونسكوم ومن بعد الأنموفيك في التمهيد للعدوان الأمريكي - البريطاني في آذار/مارس ٢٠٠٣، والمتمثل بالإصرار في التقارير التي قدمها إلى مجلس الأمن كل من محمد البرادعي رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهانز بليكس رئيس الأنموفيك، على عدم الإقرار بتعاون العراق الكامل وعدم تقديمه التقارير الدقيقة والوفائية عن نشاطه في مجالات أسلحة الدمار الشامل.

تمثل الأحداث والوقائع التي يسردها المؤلفان بتفاصيلها سجلاً تاريخياً مفيداً يمثل المعاناة التي يتحملها العاملون من المؤهلين والأكفاء في محاولتهم تنفيذ أوامر القيادة السياسية التي لا يعترفون بصحتها، وتقديم تبريرات يحاولون أن يصيغوها بلبوس منطقية للمفتشين الدوليين المخضرمين، وبالأخص لمن كان منهم من أجهزة مخابرات بلادهم ولهم خطابهم

بـ «التقيد بإعلان النشاط النووي المعلن سابقاً والمعروف للوكالة الدولية فقط والامتناع عن إعلان أي من جوانب البرنامج النووي الوطني». وأصدر توجيهاً مشابهاً إلى د. عامر السعدي بخصوص برامج أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ويتساءل المؤلفان عما إذا كان حسين كامل قد انفرد باتخاذ قرار إخفاء البيانات عن الأمم المتحدة، أم أن «صدام» قد أوعز إليه بذلك وهو الأرجح. وذلك بدلالة أن الأمر لم ينحصر بالجهات المسؤول عنها حسين كامل، بل تعدى ذلك إلى عضو مجلس قيادة الثورة طارق عزيز وأحمد حسين خضير وزير الخارجية الذي تقدم إلى مجلس الأمن في ١٨ نيسان/أبريل بإعلان العراق الذي يؤكد فيه عدم امتلاكه للسلاح النووي ولا المواد التي تصلح لتصنيعه، وعن حيازته كميات محدودة من السلاح الكيميائي وعدداً من صواريخ سكود أرض - أرض المعروفة بصواريخ الحسين، وعدم حيازته لأي سلاح أو برامج تسليح بيولوجي.

والأمر الثاني الذي ترك آثاره السلبية لمدة طويلة هو قرار صدام القيام بتدمير جميع مخلفات برامج أسلحة الدمار الشامل تدميراً أحادي الجانب من قبل منتسبي الحرس الجمهوري. وبالإضافة إلى أنه كان من الواجب حسب قرار مجلس الأمن أن يتم أي تدمير من قبل لجان متخصصة وبإشراف المفتشين الدوليين، فإن التدمير كان بأسلوب غير مبرمج ولم يتم تدوين ما تم تدميره في سجلات موثقة.

أما الأمر الثالث، فيتعلق بلجان التفتيش، فبجانب السلوك الشائن لعدد من المفتشين، فالأدهى من ذلك هو تطعيم تلك اللجان بعناصر مخابراتية تدين بالولاء إلى

وفي **الفصل التاسع**، يتناول الكتاب انعكاسات تولي بوش الابن رئاسة الولايات المتحدة، وأحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على الموقف من العراق الذي اتهمته الإدارة الأمريكية بأنه بلد مارق يتعاون مع الإرهاب الدولي ويمتلك أسلحة الدمار الشامل ويهدد السلام العالمي. وأصبح واضحاً أن سياسة أمريكا هي العمل على تبديل الحكم في العراق بالقوة. وجرّت محاولات متعددة من قبل بعض أعضاء مجلس الأمن لإعادة تعاون العراق وإعادة المفتشين الدوليين. وقام الأمين العام للأمم المتحدة بدور فعال في هذا الصدد. وعقدت اجتماعات في نيويورك وفيينا شارك في بعضها د. جعفر، الذي تحدثنا بشكل مستفيض عن تجربته مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية ومحاولاتها استمالته لترك العراق وتزويدها بالمعلومات عن برامجه التسليحية، وتولى هو بالتالي إخبار الجهات العراقية بتفاصيلها. وكانت محاولات مشابهة قد جرت مع د. عامر السعدي وآخرين وأخفقت، ولكنها مع الأسف قد نجحت مع غيرهم!

ومن الأمور المهمة التي ذكرها جعفر مواجهته للدكتور محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بعدم إعلام مجلس الأمن بما خلصت إليه الوكالة نهاية عام ١٩٩٨ «أن هناك عدداً قليلاً من المسائل المتبقية والتي يمكن حلها خلال مرحلة الرقابة والتحقق الدائمة. وإن هذه المسائل لا تتصل بعملية نزع السلاح، معتبراً أن العراق قد أنجز ذلك». وكان ممثل الوكالة قد أبلغ الجانب العراقي بأنه سيبلغ مجلس الأمن بذلك في حينه، الأمر الذي يدل على أن الوكالة قد ماطلت في الأمر تحت الضغط الأمريكي، وقد زادت على ذلك بإبلاغ مجلس الأمن «لا

الخاص الذي يسعون إلى تنفيذه واستخدامهم لجان التفتيش لهذا الغرض.

ويتواصل الحديث حيث يتناول **الفصل الثامن** عملية «ثعلب الصحراء» في نهاية عام ١٩٩٨ حين هاجمت أمريكا وبريطانيا منشآت عديدة عسكرية ومدنية، متذرة بأن العراق لم يتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة ولجان التفتيش في الكشف عن كامل نشاطاته في مجالات أسلحة الدمار الشامل.

ومن تداعيات عملية ثعلب الصحراء توقفت الأمم المتحدة عن إجراء التقييم العام لعمليات نزع السلاح والبدء باتخاذ القرار الذي كان سيقود في النهاية إلى رفع الحصار. إلا أن ذلك لو حصل يكون انحرافاً خطراً عن المخطط الأمريكي الذي يهدف إلى استمرار الحصار وتآزيم موقف القيادة العراقية، وصولاً إلى الإطاحة بها. وهكذا انتهت الأمور بتوقف عمليات التفتيش نتيجة العدوان الجديد وقرار صدام بعدم التعامل مع الأونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية. حيث تكونت القناعة بأنه مهما كانت النتائج التي تتوصل إليها عمليات التفتيش، فإن مجلس الأمن تحت ضغط الولايات المتحدة لن يقرر انتهاء مرحلة التفتيش والانتقال إلى مرحلة التحقق والمراقبة التي كانت ستؤدي إلى رفع الحصار. وقرب نهاية عام ١٩٩٩، اتخذ مجلس الأمن قراره المرقم ١٢٨٤ بإلغاء الأونسكوم وتشكيل لجنة جديدة «الأنموفيك» للرقابة والتحقق والتفتيش تولى رئاستها هانز بليكس. ورفض العراق هذا القرار معلناً عدم التعاون مع اللجنة الجديدة أو مفتشيها الذي اتهمهم بالتجسس.

أي بلد من أسلحة الدمار الشامل، فقد ترك الباب مفتوحاً لاجتهاد لجان التفتيش والمسؤولين عنها. وعلى هذا الأساس بنت الولايات المتحدة موقفها القائل بأنه ما دام التفتيش لا يستطيع أن يكون جازماً فلا جدوى منه، ويبقى الحل الوحيد هو إسقاط نظام الحكم، وهو ما سارت عليه بصحبة حليفاتها الرئيسية بريطانيا. وفي المقابل فقد توافرت للجان التفتيش عبر السنوات التي قضتها ما يكفي للجزم « بعدم وجود أدلة على امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل سواء باحتفاظه بما كان يمتلكه منها سابقاً أو بالسعي لامتلاكها مجدداً»، وهو ما أقر بها سكوت ريتير وأكدته في كتابه المنشور عام ٢٠٠٥^(٤). والأمر نفسه يمكن أن يثار حول القرار رقم ١٤٤١ المتخذ من مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ والذي يطلب من بين أمور عدة «أن يقدم العراق تقارير مؤكدة وكاملة وشاملة وصحيحة عن أسلحة الدمار الشامل...». وهنا أيضاً برز ما يدل على تحيز أو خوف هانز بليكس رئيس الأنموفيك، ومحمد البرادعي مدير عام الوكالة، في مماطلتهما المتكررة أمام مجلس الأمن للإقرار بتعاون العراق مع المفتشين وإعلامهم أن التقرير الذي قدمه العراق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ جاء متوافقاً مع ما طلبه

يمكن للوكالة أن تعطي تأكيداً مطلقاً عن خلو العراق من المواد المحظورة». وهكذا بقي الملف العراقي مفتوحاً دون سبيل إلى إغلاقه. وقد أكد حصول هذه المواجهة بين جعفر والبرادعي ما ذكره هانز بليكس في كتابه المنشور عام ٢٠٠٤^(٣). ويظهر أن بليكس حاول أن يتبع سياسة مرنة خلاف ما كان يتبعه بتلر رئيس الأونسكوم، كما أنه أصر على أن يكون العاملون بمعيته في الأنموفيك موظفين دوليين ولاؤهم للأمم المتحدة وليس للبلدان التي يتبعون لها، وأن لا يقوموا بأية أعمال تجسسية. ولا نعرف إلى أية مدى نجح في ذلك.

وفي الفصل العاشر (الصفحات الأخيرة من سيناريو الغزو) يتعرض الكتاب إلى الخطوات التي قادت إلى غزو العراق واحتلاله. ويهمنا هنا الأمور المتعلقة بالبرنامج النووي ودور الوكالة الدولية. فقد صيغت قرارات مجلس الأمن بصورة قابلة للتأويل. فالتفتيش مهما تكرر وتعمق فلن يستطيع أحد أن يجزم بعدم وجود سلاح الدمار الشامل فـ «عدم العثور على شيء لا يعني عدم وجوده» وهو ما أكدته الوكالة، بالإضافة إلى أن أي نظام تفتيش شامل وقاس لا بد أن يتجاوز على سيادة الدولة وعلى أمنها العسكري. ولأن مجلس الأمن لم يضع المعايير التي تحدد التحقق من خلو

Hans Blix, *Disarming Iraq: The Search for Weapons of Mass Destruction* (London: (٣) Bloomsbury; New York: Pantheon, 2004).

وقام مركز دراسات الوحدة العربية بترجمة الكتاب مؤخراً: هانز بليكس، **نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش**، ترجمة داليا حمدان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

Scott Ritter, *Iraq Confidential: The Untold Story of the Intelligence Conspiracy to Undermine (٤) the UN and Overthrow Saddam Hussein*, foreword by Seymour Hersh (London: I.B. Tauris; New York: Nation Books, 2005).

صاحبها وبأسلوب آخر، وذلك بإخفاء الأدلة وعدم الإعلان عن الحقائق المكتشفة على أرض الواقع، كل من الوكالة الدولية بامتناعها عن الإعلان بتنفيذ العراق للقرارات ذات العلاقة بالسلاح النووي، ولجنتي الأونسكوم والأنموفيك في ما يخص الأسلحة الأخرى. ولعل من بين الأمور الكثيرة ذات الأهمية التاريخية التي يتعرض لها الكتاب، يجدر بنا التوقف عند قضية الادعاء بأن العراق في معاودته لنشاط تسلحه النووي قام باستيراد خام اليورانيوم من النيجر بأفريقيا والتي يتصدى جعفر لتفنيدها بالتفصيل. فبالرغم من ثبوت زور الوثائق من قبل الوكالة الدولية، وكما ثبت ذلك أيضاً للسفير الأمريكي الذي أوفده مدير المخابرات الأمريكية إلى عاصمة النيجر للتحري عن الأمر، فقد أصر المسؤولون البريطانيون بأن لديهم مصادرهم الموثوقة التي تؤكد قيام العراق بهذه العملية. وتماذى الرئيس بوش بالتأكيد عليها في غير مناسبة وضمنها خطابه السنوي عن حالة الاتحاد في عام ٢٠٠٣. وقد جرّ ظهور زور هذا الادعاء الذي أخذت تبعاته تظهر الآن إلى استقالة مستشار نائب الرئيس الأمريكي مؤخراً. ولعل هذه القضية كانت، بين أمور أخرى، قد قادت إلى تنحي جورج تينيت مدير المخابرات المركزية الأمريكية عن منصبه.

ونصل في خاتمة المطاف إلى عرض مكثف يقدمه المؤلفان للمعالم الرئيسية على طريق مسار البرنامج النووي العراقي وأهم الأحداث والعبر المستخلصة. وهو في الواقع خلاصة مستفيضة لما يقارب الربع قرن من جانب مهم من تاريخ العراق المعاصر والذي

المجلس. وقدم البرادعي لدعاة العدوان مادة جديدة لقرع طبول الحرب بنشره ملفاً بعشرات الأسئلة التي يدعي بأن العراق لم يجب عنها. وبالطبع فقد جاء ذلك متناغماً مع ما ادعته أمريكا وبريطانيا بأن التقرير النهائي لم يف بالمطلوبات التي أكدها المجلس في قراره أعلاه. وفي كتابه المنشور عام ٢٠٠٤ يحاول هانز بليكس تبرير عدم تقديمه إقراراً صريحاً بتعاون العراق وتوفيره كافة البيانات والوثائق المطلوبة بادعائه بأنه عانى محاولة التملص من الضغط الأمريكي بالظهور في موقف المحايد! ولم يكن موقف البرادعي مختلفاً كثيراً إذ جاء حديثه أمام مجلس الأمن بأن من الممكن للوكالة أن تستكمل تحققها من استجابة العراق للتخلص من السلاح النووي في غضون أشهر قليلة، ولكن ذلك جاء متأخراً بعد أن أوشكت القوات الأمريكية والبريطانية على بدء الهجوم. ويقتطف المؤلفان من تقرير الوكالة الدولية المنشور في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، أي بعد ثلاثة أيام من بدء العدوان، ما يفيد: «لم تعثر الوكالة حتى ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ على أي دليل عن معاودة العراق العمل بأنشطة محظورة وفق ما ورد في القرار رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٩١».

وفي الفصلين الختامين يتناول

المؤلفان تفنيد الادعاءات الباطلة والالتهامات المغرضة التي مارستها الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل إطالة مدة الحصار أملاً في إسقاط النظام وليس بهدف التخلص من أسلحة الدمار الشامل. ولم تأل أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية جهداً في اختلاق وتزوير الوقائع لإدانة العراق. وقد

الثاقبة، مبتعدين عن التبريرات والاعتذارات التي اتصفت بها الأعمال المشابهة للكثيرين. وحتى في جوانب الكتاب التي تتسم بما يقارب السيرة الذاتية، أفلح جعفر ونعمان بعرضها بصدق عالية. إن القراءة المتأنية والمعمقة لهذا الكتاب ترسخ فينا الأمل بأن العراق سينهض مجدداً كما نهض مرات عديدة في السابق، فشعبه بجذوره المتدفقة حيوية والغائرة في القدم لا يمكن لأي من نائبات الزمان أن تقتلعه أو أن تفرقه □

تشابكت أحداثه بشدة مع مسار البرنامج. ودون المؤلفان تفاصيل كل ذلك بين دفتي هذا الكتاب ولم يبخلا علينا في ذكر ما هو إنجازات يفتخران بها، بجانب الهفوات والأخطاء التي يتصدیان لتحليلها وتأشير أسبابها بكل موضوعية وتجرد. وهو ما يجعل من كتابهما سفرًا ومرجعًا للباحثين ليس فقط للبرنامج النووي العراقي، ولكن أيضاً للكثير من الأحداث المصاحبة التي مر بها العراق، والتي يتناولونها بعين العالم

صدر حديثاً

تكوين المجال السياسي الإسلامي النُّبُوَّة والسياسة

الدكتور عبد الإله بلقزيز



«إن هذا الكتاب، وهو قراءة في السيرة السياسية المحمدية، أو في الوجه السياسي من المشروع النبوي، لا يتوقف عند حدود بيان الدور التأسيسي الذي قام به النبي العظيم: محمد بن عبد الله (ﷺ)، في بناء أمة وفي بناء دولة وفي إطلاق مشروع تاريخي كبير، فحسب، وإنما يهدف - أيضاً - إلى البحث في تكون مجال سياسي في الصدر الأول للإسلام. وما تناولناه، حتى الآن، يتصل ببواكير ذلك التكوين في لحظة ابتدائية منه هي اللحظة النبوية التأسيسية في المدينة».

٢٢٠ صفحة

الـثمن: ٨ دولارات

أو ما يعادلها